مجلة أنثروبولوجية الأديان المجلد 18 العدد02 2022/06/05

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

موقف السلطة المغربية من هجرة الجزائريين إلى المغرب 1830–1912م

. قراءة تاريخية أنتروبولوجية من خلال الرسائل السلطانية .

The position of the Moroccan authority on the immigration of Algerians to Morocco 1830-1912

- historical reading and Anthropology through the royal letters -

فريدة سطمي[1] *

[1]مخبر الجزائر: تاريخ ومجتمع، جامعة الجيلالي ليابس.سيدي بلعباس.

farida.setmi@univ-sba.dz

محمد مجاود[2]

[2]مخبر الجزائر: تاريخ ومجتمع، جامعة الجيلالي ليابس.سيدي بلعباس.

medjaoud2000@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/02/26 تاريخ القبول: 2021/04/16

ملخص:

الهجرة ظاهرة إنسانية تعبر عن نشاط بشري يتجسد في التنقل من الفضاء الجغرافي الأصلي إلى فضاء جديد، سواء كان ذلك مؤقتا أو دائما، وهي ترتكز –على اختلاف دوافعها وأشكالها– على عنصر الزمان والمكان والعلاقة السببية. وقد سجلت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية عدة هجرات نحو مجموعة من الأقطار الإسلامية، من بينها المغرب الأقصى الذي يتمتع بعدة مميزات أهمها ميزة الجوار الجغرافي، الذي جعلت منه الوجهة الأولى لسكان الغرب الجزائري، من هذا المنطلق طرحت إشكالية البحث حول طبيعة العلاقة بين التحولات السياسية في الغرب الجزائري وموقف السلطة المغربية من هجرة الجزائريين إلى أراضيها، وتم تحديد الإطار الزماني بداية من سنة الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830، إلى غاية 1912م وهي سنة فرض الحماية الفرنسية على المغرب، وعليه تسعى مقاربة هذا المقال للمساهمة في دراسة التاريخ المحلي والإقليمي، ضمن تحولات السلطة والمجتمع بالغرب الجزائري خلال الاستعمار الفرنسي، فهي تشمل في نفس المجال الزمني [1830–1912] مرحلتين تاريخيتين مختلفتين:

* **المؤلف المرسل**: فريدة سطمي، **الايميل**: farida.setmi@univ-sba.dz

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

الجزائر المستعمَرة والمغرب الأقصى ما قبل الاستعمار، واعتمدت المقاربة لدراسة الموضوع على الرسائل السلطانية المغربية المحفوظة بمديرية الوثائق الملكية.

الكلمات الدالة: هجرة الجزائريين.، الاستعمار الفرنسي.، السلطة المغربية.، الرسائل السلطانية.، الغرب الجزائري.، الدراسات الأنتروبولوجية.

Abstract:

Migration is a human phenomenon that involves the movement of people from one place to another with intention of settling, permanently or temporarily, in a new geographic region. During the colonial period, Algeria had recorded several migrations to a group of Islamic countries, among them Morocco, that has different advantages, including geographical borders, which made it the first choice of migration of the inhabitants of western Algeria. Based on this fact, the problematic of this research examines the relationship between the political transformations in the Algerian west and position of the Moroccan authority on the migration of Algerians to its lands, from 1830 -1912. this article aims to contribute to the studies of local and regional history, as part of the transformations of power and society in the Algerian West during the French colonialism, depending on Royal Moroccan letters preserved in the Royal Records Directorate as primary sources.

Keywords: migration of Algerians; French colonialism; Moroccan power; keywords Royal letters; Western Algeria; Anthropological studies.

المتن:

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

مقدمة:

تحتاج الدراسة التاريخية لظاهرة الهجرة التي شهدتها الجزائر خلال الاستعمار الفرنسي – سواء هجرات جماعية أو فردية– إلى رصد كمي دقيق يعتمد على منهج إحصائي لتقديم تحليلات تقريبية لما حدث في تلك المرحلة، وبالنظر إلى عدد البحوث التي انجزت لايزال هذا الموضوع يحتاج إلى المزيد من الأبحاث في جانبه الإحصائي، غير أن عدم توفر الوثائق الرسمية الإحصائية، وتضارب المعطيات الرقمية في المصادر التاريخية يحول دون تتبع الموضوع إحصائيا، ولذلك نكتفي في هذا الإسهام بتتبع المعطيات التي وردت في المراسلات السلطانية بشأن المهاجرين الجزائريين الواصلين إلى المغرب 1830-1912.

تقدم المراسلات مادة علمية تعتبر أكثر موضوعية كونها لم تكتب بهدف التأريخ، بل لخدمة الهيئة التي أنتجتها، فهي وثيقة رسمية تحيل مادتها إلى أحداث ووقائع تاريخية، تساعد في رسم صورة للمجتمع المدروس –المهاجريين الجزائريين–، وعليه بعد محاولة الجرد البيبلوغرافي للأرشيف المنشور من طرف مديرية الوثائق الملكية المغربية —الجزء المتعلق بالمسألة الجزائرية–، حاولنا الإجابة عن الإشكالية التالية: ماهي طبيعة العلاقة بين التحولات السياسية في الغرب الجزائري، وموقف السلطة المغربية من هجرة ساكنة هذه المنطقة إلى المغرب الأقصى1830-1912 ؟

أولا: المسألة الجزائرية في الرسائل السلطانية 1830–1912

المقصود بالرسائل السلطانية هي المكاتبات الرسمية التي تحمل توقيع السلطان، وهي فرع من فئة الوثائق المخزنية الصادرة عن أحد أجهزة السلطة المغربية (**بوهليلة**، 2012، ص17). محفوظة على مستوى المؤسسات المعنية بحفظ هذا النوع من الوثائق مثل: الخزانة الحسنية، الخزانة العامة، ومديرية الوثائق الملكية (التعليق رقم 1)، وما يميز هذه الأخيرة –مديرية الوثائق الملكية– هو عملية نشر هذا الأرشيف في مجلتها "الوثائق"(التعليق رقم 2)، في إطار حفظ الوثيقة التاريخية وإعادة بعثها والتعريف بها، ولم تقتصر في نشرها للوثائق الأرشيفية على تلك الصادرة عن السلطة المخزنية فقط، بل عملت على توفير نسخ من الوثائق التي أصدرتها الهيئات والسلطات المرسل إليها، وكذلك المراسلات التي كانت بين أجهزة السلطة الفرنسية، أو القنصليات الأجنبية حول القضايا التي اهتمت بها المملكة المغربية، فأغلب المراسلات المنشورة ارفقت بردها وترجمتها في أعداد المجلة، وقد تم إحصاء 41رسالة سلطانية، من مجموع 99رسالة مخزنية تتعلق بموضوع

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

احتلال الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1830إلى 1912، ومنشورة في 19 عدد من مجموع 21 عدد من مجلة الوثائق، ستة وعشرون رسالة في عهد السلطان عبد الرحمان بن هشام (1822-1859)، رسالة واحدة في عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان (1859-1873)، عشرة رسائل في عهد السلطان الحسن الأول (1873-1894) وأربع رسائل في عهد السلطان عبد العزيز (1894-1908)، ورسالتين في عهد السلطان عبد الحفيظ (1908-1912).

ثانيا: التطورات السياسية والعسكرية بباياك الغرب

قبل التطرق لموقف السلطة المغربية من هجرة الجزائريين إلى المغرب الأقصى، من الضروري معرفة موقف هذه السلطة من الاحتلال الفرنسي للجزائر، والتطورات السياسية والعسكرية التي دارت أحداثها بين: الزعامات المحلية لبايلك وهران، السلطة الفرنسية، السلطة المغربية، والسلطة التونسية بالغرب الجزائري خلال سنتي 1830-1832، والتي انعكست أثارها على مسار الهجرة فيما بعد في هذه المنطقة.

اتسمت طبيعة العلاقة بين السلطة المغربية والسلطة العثمانية -طيلة حكمها للجزائر- بالتوتر بسبب الخلاف بينهما حول مناطق النفوذ في الغرب الجزائري، فتارة كانت الغلبة للجزائر العثمانية وتارة كانت عليها، وهذه الخلفية التاريخية للعلاقة بين السلطتين تفسر موقف الحياد الذي اتخذته السلطة المغربية منذ إعلامها بالحملة العسكرية ضد الجزائر من طرف فرنسا (ياسين، 2015، ص 22)، إلى غاية طلب سكان تلمسان لمبايعة السلطان المغربي. والرسالة المؤرخة في 31 جويلية 1830م، التي أرسلها السلطان عبد الرحمان بن هشام إلى عامل تيطوان محمد أشعاش، تؤكد هذا الموقف حيث عبر فيها السلطان عن تعاطف السلطة المغربية مع سكان الجزائر، مع انتقاد صريح لموقف الداي حسين، دون ذكر تقديم أي نوع من الدعم (الوثائق1، وثيقة 140، 1976، ص 455-456).

بعد شروع قوات الاحتلال الفرنسي في التوسع غربا، أرسلت قبائل أولاد رياح، وذويحي، والجويدات، وأولاد سيدي مجاهد، لسلطان المغرب الأقصى عبد الرحمان بن هشام وفدا في شهر سبتمبر 1830، يطلبون مبايعته ويلتمسون الانظواء تحت رايته، فكان الرد عليهم بالقبول بعد مشورة علماء المملكة، وتجدر الإشارة هنا أن علماء فاس إنقسموا إلى فئتين: منهم المعارض على طلب المبايعة وحجته في ذلك تبعية الجزائريين للخلافة العثمانية، ومنهم من وافق وحجته نصرة المسلمين. ولما وصل خبر انقسام رأي علماء

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

فاس في الفتوى إلى الوفد الجزائري، قرروا التأكيد مكاتبة مرة أخرى على تقديم البيعة، وتم دحض مسألة التبعية للسلطان العثماني بالشواهد التاريخية، وأقروا أنها كانت تبعية إسمية فقط، وأن الحكم العثماني يمر بضعف يحول دون تقديم أي مساعدة لهم، وأن الظرف التاريخي والبعد الجغرافي يحول دون اللجوء إلى السلطة العثمانية ويرجح اللجوء إلى من هو أقرب من سلطان المسلمين، وقد إختاروا السلطان المغربي (المشرفي، 2018، ص 398-399).

بعد قبول السلطان عبد الرحمان بن هشام البيعة، عين ابن عمه علي بن سليمان خليفة له بتلمسان في 5 أكتوبر 1830م، وكلف خاله وعامل إقليم وجدة ادريس الجراري بمرافقته وملازمته (الوثيقة12460417 المحفظة A15.004.001)، وأرسل على إثره 500 فارس و100 رام ومجموعة من المدفعيين (الناصري، 1997م)، وتوالت الإمدادات العسكرية بعد إنضمام قبائل الحشم، والمشاشيل وورغية، وبني شقران، وأهل غريس، وتحليت، وحميان للبيعة، وحضر مدينة معسكر، وبعثت الكسي والرايات والأعلام لزعماء القبائل، وخطب باسم السلطان على المنابر يوم الجمعة، بينما رفض ذلك سكان وهران، ومستغانم، وقبائل الدوابر والزمالة وبني عامر (الناصري، 1997، ص 29-30). وقد إعتمد السلطان في هذه المهمة على خبرة القائد إدريس الجراري، أكثر من خليفته حسب ما توضحه لغة الخطاب في الرسائل الموجهة لهما، فوجود المولى -علي بن سليمان- على رأس هذه الحملة كان ذو دلالة رمزية، بحيث لم يتجاوز عمره 15 سنة (فوانو، 1912، ص39).

أحدث هذا التدخل العسكري للقوات المغربية في غرب الجزائر، ردود فعل من طرف السلطة الفرنسية، وقد ورد في الرسالة المؤرخة في جانفي 1831م، تنبيه من السلطان عبد الرحمان بن هشام لعامله في إقليم تيطوان، بضرورة الإحتراز والحذر ومراقبة الحدود البحرية الشمالية المغربية. وبالرجوع إلى الظرف التاريخي حينئذ، نجد أن هذه الرسالة هي رد فعل على تهديدات الجنرال كلوزيل بمهاجمة السواحل المغربية إذا لم يسحب السلطان قواته من بايلك الغرب، والتي وجهها للسلطة المغربية دون الرجوع إلى وزير خارجية فرنسا، مما زاد من توتر العلاقات بين المغرب وفرنسا، وتكرر الأمر حينما عقد اتفاقية مع باي تونس في 06 فيفري 1831 تقضي بتعيين باي من تونس على وهران، تكون تبعيته لفرنسا ويؤدي لها إتاوة سنوية مقدارها مليون فرنك، مع بقاء المرسى الكبير تحت الاحتلال الفرنسي المباشر، وقد استجابت السلطة التونسية

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

بإرسال محلة إلى وهران، غير أن فرنسا الغت هذه الإتفاقية، وتم استدعاء كلوزيل وعزله عن منصبه في الجزائر، عقابا له على تعديه بقراراته على مجال اختصاصه، وتراجع الطرف التونسي وانسحب من بايلك وهران في 26 أوت 1831 (التميمي، 1999، ص 45-62).

خدمت إتفاقية كلوزيل مع باي تونس المصالح الفرنسية، من حيث أنها عرقلت عملية توسع النفوذ المغربي ببايلك الغرب، فوجود العنصر التونسي الذي يتوفر له القبول بخلفيته الدينية من جهة، والسياسية المرتبطة بالسلطة العثمانية من جهة أخرى، قام بتصعيد أزمة انقسام رايات الولاء بين سكان المنطقة، فمالت القبائل الموالية سابقا للسلطة العثمانية إلى حكم باي تونس، وتمسكت برفضها لممثل السلطان المغربي خوفا من خسارة امتيازاتها السابقة، فالسلطان المغربي تم طلب مبايعته أول الأمر من طرف القبائل المعادية لها. وتأزم الوضع أكثر بالإشتباكات العسكرية بين كراغلة تلمسان والمحلة المغربية أواخر فيفري 1831، والتي حدثت فيها تجاوزات وسرقات من طرف الجيش المغربي في حق من امتنعوا عن بيعتهم من الكراغلة وقبيلتي دواير والزمالة (الناصري، 1997، ص32). ومع الضغط الدبلوماسي الذي مارسته فرنسا على المغرب (المنصوري، 2017، ص102-105)، إضافة إلى العجز المالي لمخزن المغرب في سداد مرتبات المحلة المتواجدة في الجزائر، وعدم إلتزام الوفد الجزائري بالوعود التي قطعها فيما يخص التكفل بمصاريف المحلة المغربية (ياسين، 2015، ص97)، كل هذه الأسباب حالت دون مد النفوذ المغربي على بايلك الغرب، وجعلت السلطان عبد الرحمان بن هشام يرسل لخليفته أمر الإنسحاب في 08 مارس 1831م(حمت ، 2010، ص64).

سُجن قادة الجيش المغربي العائد من الجزائر، وأحدث هذا القرار حالة عصيان وتمرد كادت تطيح بالسلطان المغربي من طرف بعض القبائل المغربية المشاركة في الجيش المرسل إلى الجزائر(المنصوري، 2017، ص102)، وبعد مرور خمس أشهر ومع نهاية أوت 1831م، أعاد السلطان إعطاء أمر التدخل في الغرب الجزائري، وهذه المرة تلبية لطلب زعماء الدواير والزمالة الذين لجؤا إليه بعد سقوط وهران 1831، ولم يتعد الإمداد العسكري في هذه المرحلة 300 فارس بقيادة محمد بن العامرين، وعسكر الجيش بوادي السيق بمعسكر، ولأن قبيلتي الزمالة والدواير كانتا لصف هذا القائد، كانت مهمته أسهل من الأولى في مد نفوذه خارج تلمسان ببايلك الغرب، غير أنها لم تحقق الأهداف المرجوة، فبالرغم من أن أتراك تلمسان مدوا يد

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

المصالحة للسلطة المغربية، إلاّ أن أتراك مستغانم ومعسكر تمسكوا بموقفهم المعارض، وبعد مهاجمة حضر معسكر وقبائلها لأتراك معسكر، وإرتكاب جرائم ضدهم، لجأ أتراك مستغانم لتقديم الولاء للسلطة الفرنسية في يناير 1832. مما عرقل عملية مد النفوذ المغربي. وغادر ابن لعامري معسكر في 22 مارس 1832 ثم مكث في تلمسان مدة شهر وخرج منها في شهر ماي 1832 (ياسين، 2015، ص122-151).

أدى انقسام الولاء وسوء إدارة الحملة المغربية في الغرب الجزائري، إلى ضعف قوة المواجهة الذي جاء من أجلها الدعم المغربي، فبدل أن يوجه ضد الطارئ الخارجي وهو الاحتلال الفرنسي، وجه لإخماد الفتنة بين الزعامات المحلية المتنازعة، هذا النزاع القبلي العائد للفترة العثمانية، والذي يصعب اخماده بالقوة في فترة وجيزة. ومع أن السلطة المغربية سحبت جيشها إلا أنها استمرت في موقفها الداعم للجزائريين ضد الاحتلال الفرنسي، من خلال تقديم إمدادات لمقاومة الأمير عبد القادر سنة 1832-1844، وكانت لغة الخطاب المتداولة في المراسلات بينهما تنم عن الولاء بخلفيته الدينية أكثر منه سياسية.

بعد قضاء الأمير عبد القادر عشر سنوات من المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي بين غالب ومغلوب، إزداد الضغط العسكري، وتم التضييق على تحركاته واحتمى بشرق المغرب الأقصى، معتبرا إياه فضاء للهروب من مطاردة الفرنسيين له 1842، وكان هذا السبب الرئيسي في تأزم العلاقات الدبلوماسية بين المغرب الأقصى وفرنسا في تلك الفترة، حيث مارست هذه الأخيرة ضغطا دبلوماسيا على المملكة المغربية تدخلت فيه بريطانيا أيضا، من أجل التخلي عن فتح أراضيها لقوات الأمير، ثم تطور الأمر للتهديد العسكري من خلال دخول القوات الفرنسية برا إلى مدينة وجدة سنة 1843(المنصوري، 2017، ص112). وقصف مدينة طنجة في 06 أوت 1844، ومدينة الصويرة من طرف البوارج الفرنسية في 15 أوت 1844(حمت، 2010، ص118-124). ومع الإضطراب الداخلي في صفوف الطاعة والولاء للسلطان المغربي، وجدت السلطة المغربية نفسها في مواجهات حربية على جبهتين: داخلية مع القبائل المغربية المتمردة، وخارجية مع القوات الفرنسية على مستوى ثلاث نقاط جغرافية متباعدة واستراتيجية: مدينة وجدة في الحدود الشرقية مع الجزائر، مدينة طنجة في الواجهة الشمالية للبحر المتوسط، ومدينة الصويرة في الواجهة الغربية للمحيط الأطلسي.

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

حُسم أمر دعم السلطة المغربية للمقاومة في الغرب الجزائري بعد هزيمة معركة إيسلي مع جيش الأمير عبد القادر ضد القوات الفرنسية، حيث استسلمت للضغط الفرنسي، من أجل تجنب الفوضى السياسية الداخلية، وإبقاء السيطرة على المجال الداخلي للمغرب الأقصى، وتم توقيع معاهدة الصلح مع فرنسا في 10 سبتمبر 1844(الوثائق1، ص465-472)، وبالتالي التخلى عن دعم الأمير عبد القادر رسميا بمقتضى نص الشرط الثالث والرابع من هذه المعاهدة، وأكد الشرط السابع من معاهدة لالة مغنية 18مارس 1845 التي فصلت بين الحدود المغربية والجزائر المستعمرة، ما تم الإتفاق عليه في معاهدة الصلح.

ثالثا: موقف السلطة المغربية من الوجود الجزائري بالمغرب 1830-1912

منذ بداية الاحتلال توالت الهجرات الجزائرية على المغرب الأقصى، وقد قدر عدد المهاجرين الجزائريين بالمغرب في أواخر القرن 19م بحوالي 20.000 مهاجر (العروي، 2016، ص280)، وكان أغلبهم من منطقة الغرب الجزائري، ويعود هذا إلى عدة عوامل نذكر منها: العامل الجغرافي المتمثل في حدود المملكة المغربية مع غرب الجزائر، العامل السياسي الذي تجسد في مبايعة بعض سكان هذه المنطقة لحكم السلطان المغربي بعد الاحتلال 1830، والعامل الديني الذي إستند على الحكم الشرعي في الإسلام بوجوب الهجرة من دار الحرب إلى دار الاسلام، إضافة إلى فتوى علماء فاس الصادرة سنة 1837 و1842، بوجوب هذه الهجرات، وجاء في نص جواب علماء فاس للأمير عبد القادر :"اعلم أن الهجرة من أرض الفساد واجبة...وهي الخروج من دار الحرب إلى دار الاسلام قد تقررت فريضتها في أيام النبي صلى الله عليه وسلم ولم تزل باقية إلى يوم القيامة" (محمد بن عبد القادر، 1903، ص214).

استقبلت تيطوان باخرتين من المهاجرين الجزائريين اللاجئين من مدينة الجزائر وضواحيها في أوت 1830، واحتوت فاس وحدها قبل 1842حوالي 5000 شخص أغلبهم من تلمسان، ووهران، ومعسكر ومستغانم، ثم توالت الهجرات إليها بعد فتوى 1842، ولجوء الأمير للأراضي المغربية طلبا للحماية سنة 1843، لتشمل بعد 1846 بطون من قبائل الحشم وبني عامر التي استقرت بضواحي فاس على نهر سبو، ثم قبيلة حميان عقب إنتفاضة أولاد سيدي الشيخ سنة 1864، والذين تم توطينهم سنة 1876 بمنطقة سعادة بمراكش ومع نهاية القرن 19 إنتقل بعضهم إلى سهول سايس بين مدينتي فاس ومكناس، والبعض

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

الأخر إلى وجدة (أمطاط، 2008، ص45-80)، ويعود تفضيل القبائل المهاجرة للمنطقة الشمالية من المغرب الأقصى للتشابه البيئي بينه وبين المناطق التي هاجروا منها، وملائمته للنشاط الفلاحي الذي يمارسونه.

تكشف 12 رسالة متعلقة بموضوع المهاجرين، من مجموع 41رسالة سلطانية، عن طبيعة التكافل الاجتماعي الذي أبدته السلطة المغربية اتجاه هذا اللجوء الجزائري، ففي الرسالة المؤرخة في 31 أوت 1830م، أمر السلطان عامله في تيطوان بتقديم كل المساعدات اللازمة للاجئين الجزائريين القادمين الى المغرب" فكل من ورد منهم قابله بالبشاشة والقبول، واجبر خواطرهم بالإكرام ولين الجانب، فإن جبر القلوب واجب، وأحرى إخواننا المسلمين الذين قهرهم العدو واستولى على أملاكهم وبلادهم وفروا بدينهم جبر الله حالهم بمنه" (الوثائق1، و141، 1976، ص457-460)، ثم أمر في رسالة مؤرخة في 20 أكتوبر 1830، بالإحسان للمهاجرين الجزائريين والعمل على دمجهم في المجتمع المغربي، من خلال توظيفهم وإلحاقهم بوظائف المخزن "فبوصول كتابنا هذا اليك اخترهم وأضف كل فريق إلى أهل خطته، وأعلمنا بهم، فإنهم إن اهملوا بقوا عرضة للضياع"، وعلى إثر هذا القرار تم دمج المهاجرين الجزائريين الذين كانت لهم خبرة عسكرية في البحرية، ومستخدمي المدفعية، وغيرهم ممن خبروا الصناعة الحربية، وإلحاقهم بجهاز الحربية المغربية كل حسب مهارته (الوثائق1، و142، 1976، ص461).

استمرت السلطة المغربية في تقديم المساعدات، حيث سهلت على المهاجرين التجار ممارسة نشاطاتهم بالمغرب، نذكر على سبيل المثال ما حدث مع مصطفى بوضربة، حيث أمر السلطان في تاريخ 11 جويلية 1845 بمنحه بضاعة من إقليم العرائش ورخصة للإتجار بها إلى الخارج دون أداء الرسوم (الوثائق2، و162، 1976، ص41-42). ومن المساعدات التي أمر بها السلطان عبد الرحمان صيف 1945: دفع تكاليف رحلة المهاجريين الجزائريين الراغبين بالانتقال من المغرب الأقصى إلى تونس"...فحامله الحاج علي الحجام الجزائري أركبه هو وعياله الأربعة عشر في مركب واصل لتونس، وأد الكراء من صائرنا الموفر بالله" (الوثائق2، و167، 1976، ص 53)، وفي رسالة أخرى "...فحامله أحمد بن بابا الجزيري أركبه هو وأخوه وعيالهما التسعة في مركب واصل لتونس، وأد الكراء من صائرنا، والسلام..." (الوثائق2، و174، 1976، ص65). كما تم إكرام فقراء المهاجرين بالمال والمسكن "بوصول كتابنا هذا اليك انظر له دويرة تناسبه يسكن بها من غير شيء يلزمه، وادفع له خمسة عشر مثقالا اعانة له على فقره" (الوثائق،

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

و173، 1976، ص63-64). ومعطيات هذه الرسائل تدعم ما ذكره المشرفي- وهو الذي عايش المرحلة- حول إعفاء أهل الحرف والزراعة-بمدينة فاس- من الضرائب والغرامات، مراعاة لهجرتهم وغربتهم عن أوطانهم، وقد خص أشرافهم ب500 مد فاسي من القمح سنويا (المشرفي، 2018، ص405). كما أصدر السلطان محمد بن عبد الرحمان مرسوم ملكي سنة 1863 يقضي بإعفاء قبيلة لحشم، من تأدية أموال الزكاة "إننا اذنا لقبيلة الحشم في رد واجب زكاة حبوبهم على فقرائهم يستعينون بها لضعفهم" (الوثائق2، و277، 1976، ص404-405).

بعد قضاء المهاجرين الجزائريين سنوات في الهجرة، وتأكدهم من استمرارية الاحتلال الفرنسي بالجزائر، اقترح المهاجرون الجزائريون تأسيس ممثلين عنهم، يتكفلون بأمورهم ونقل انشغالاتهم وقضاياهم إلى السلطات المغربية، فاستحدثت تنظيمات وهيئات جديدة، مثل "النقيب" في فاس، و"الجماعة" في وجدة (أمطاط، 2008، ص88-92)، كما تقلد بعض المهاجرين من علماء الجزائر مناصب حساسة في المملكة مثل منصب القضاء، فولي محمد بن عبد القادر المجاوي التلمساني (ت.1851) منصب قضاء طنجة، وولي عبد القادر بن محمد بن عبد القادر الحشمي الحسني (ت.1856) قضاء مراكش، وولي المختار بن روكش قضاء وجدة (أمطاط، 2008، ص107-108).

بالنظر إلى تاريخ صدور أوامر تقديم المساعدات والإحسان للمهاجرين الجزائريين، نجد عشرة رسائل من مجموع 12 رسالة سلطانية أصدرت بعد معاهدة لالة مغنية المنعقدة في مارس 1845، والملاحظ هنا أن هجرة الجزائريين واندماجهم مع المجتمع المغربي حظى بقبول من السلطان المغربي، قبل وبعد المعاهدات التي عقدت مع السلطة الفرنسية، غير أن موقف السلطة المغربية من قبيلتي بني عامر والحشم، يجعلنا نقول أن استقرار المهاجرين كجماعات وقبائل -على عكس هجرة الأفراد والعائلات- تأثر بطبيعة الخلاف الناشئ بين السلطان والأمير عبد القادر، ولم تتلق الجماعات القبلية ذلك القبول السياسي والاجتماعي، ونستشهد هنا بما حدث لقبيلتي الحشم وبني عامر، الذي تعاملت السلطة المغربية مع لجوئهم بالحيطة والحذر، فبعد تحركات بطون بني عامر التي كانت مستقرة بضواحي فاس واتجاهها نحو الشمال سنة 1847، توجست السلطة المغربية منها، وتخوفت من محاولات دعمها للأمير عبد القادر وتحالفها معه ضدها، وهذا ما يؤدي الى نقض المعاهدات السابقة مع فرنسا، وعليه قررت ترحيلهم مع الحشم إلى مراكش، غير أنهم رفضوا الإمتثال

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

للأوامر، فاعتبرت موقفهم تمردا وتهديدا وتأكيدا لشكوكها، واتخذت ردود فعل عنيفة اتجاه هاتين القبيلتين، أدت إلى مواجهات تعرضت فيها كلتا القبيلتين إلى خسائر مادية وبشرية، حيث قتل عدد منهم وسجن الأخر، وبعد قرار العفو عنهم تم ترحيلهم قسرا، وهناك اندمج الحشم مع بطن العثامنة من قبيلة أولاد سيدي رحال بمراكش (أمطاط، 2008، ص66-68).

يفسر أمطاط هذا التحرك بأنه محاولة عودة إلى الأراضي الجزائرية من طرف بني عامر، بعد أن صعب عليهم العيش في المغرب، ولم يكن القصد الإتصال بالأمير عبد القادر، مستدلا بالمراسلات التي كانت بين قنصل فرنسا بطنجة والحاكم العام للجزائر، حول رغبة بني عامر في العودة إلى الجزائر، وبرر ذلك بغلاء البذور في شتاء 1847 (أمطاط، 2008، ص69)، وهذه الواقعة تفسر لنا أيضا السبب من وراء رسائل تأكيد المبايعة التي أرسلتها الحشم وحميان سنة 1873، للسلطان الحسن الأول بعد تقلده مقاليد الحكم (الوثائق3، و331، 1976، ص68)، وعليه يمكن القول أن السلطة المغربية لم تتراجع عن فكرة إستقبال المهاجرين ولا دعمهم، ولكنها اتخذت موقفا حازما جدا فيما يخص تجاوز بنود معاهدتي الصلح ولالة مغنية التي وقعتها مع ممثلي السلطة الفرنسية بالجزائر.

رابعا: تحليل النتائج

1. حسب ما تم ذكره سابقا نستنتج أن الموقف السياسي للسلطة المغربية مع الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، تأرجح بين ثلاث مواقف (الحياد والدعم والتخلي)، متأثرا بالوضع السياسي الداخلي للمملكة والضغط الدولي الخارجي: فالموقف الأول تمثل في الحياد من شهر أفريل إلى أواخر سبتمبر 1830م، والموقف الثاني المتمثل في الدعم الذي كان بالتدخل العسكري المباشر ودعم القبائل التي طلبت البيعة من شهر سبتمبر1830 إلى مارس 1832، وغير المباشر بدعم الأمير عبد القادر 1832-1844، وتمثل الموقف الثالث في التخلي عن دعم مقاومة الأمير عبد القادر والضغط عليه، بمقتضى المعاهدات الموقعة مع فرنسا، بعد الضغط العسكري والدبلوماسي الذي تعرضت له المملكة المغربية وتهديد استقرارها الأمني الداخلي.
2. أثر الموقف المغربي الداعم للاجئين الجزائريين في عملية الهجرة نحو المغرب الأقصى، واكتسب الأمر شرعية سياسية ودينية، بعد قبول السلطان عبد الرحمان بيعة سكان الغرب الجزائري، والتزمت

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

السلطة المغربية بالتكفل التام بهؤلاء المهاجرين حتى بعد معاهدة الصلح، إلا أن توترت العلاقة بين السلطة المغربية والأمير عبد القادر، مما انعكس سلبا على مجموعة من اللاجئين سنة 1847 والمتمثلة في قبائل الحشم وبني عامر.

3. ما يثير الإنتباه في مسألة المهاجرين الجزائريين بالمغرب هو حرص السلطان عبد الرحمان بن هشام على تخصيص بعض المهاجرين برسالة منفردة وأحيانا باسمه الخاص، مع أن بعض الأوامر الصادرة من أجل المساعدة والإحسان متشابهة ومؤرخة في نفس الشهر، وهذا يشير إلى العلاقة بين فروقات النفقة المالية الممنوحة، بالفروقات الاجتماعية للعائلات الجزائرية المهاجرة، وبالتالي يمكن القول أن التراتبية الاجتماعية بين الأفراد والجماعات ذات الإنتماء الواحد، تسافر عبر الفضاء الجغرافي هي الأخرى وتبقى مستمرة إذا ماوجدت البيئة التي تغذيها.

4. يمكن اعتبار صراع المكانة الاجتماعية لساكنة حواضر وأرياف الغرب الجزائري، الناتج عن طبيعة علاقتها بالسلطة العثمانية، هو أحد العوامل الرئيسية في سقوط عاصمة بايلك الغرب وهران تحت الاحتلال الفرنسي 1831، فالتغيير المفاجئ الذي أحدثه الاحتلال الفرنسي أنتج أربع أنواع من ردود الفعل على مستوى الفكر الجمعي بالغرب الجزائري: أولا حالة الإنكار لدى فئة كراغلة تلمسان والتقوقع بقلعة المشور، ورفض التعاطي مع الواقع السياسي الجديد بأي شكل من الأشكال. ثانيا حالة الرفض والخوف من فقدان المكانة الاجتماعية، مما نتج عنه تردد –للقبائل الموالية للسلطة العثمانية– في إتخاذ موقف نهائي وواضح في الولاء، يسمح بالتموقع في ظل التحولات السياسية الطارئة، ومن جهة أخرى دفع هذا الخوف أتراك مستغانم للاستسلام وتسليم المدينة للفرنسيين. ثالثا حالة التحرر لدى القبائل المناوئة سابقا للسطة العثمانية، والاسراع نحو تموقع جديد يضمن لها مكانة إجتماعية وسياسية، تحمي مصالحها وكينونتها الاجتماعية وتجسد ذلك في السلطة المغربية. هذا التضارب في المواقف الناتج عن عدم إدراك حجم التغيرات التي تحدث، ومحاولة التمسك بالتراتبية الاجتماعية السابقة أدى إلى انتشار فوضى عرقلت المقاومة الجزائرية.

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

5. اعتمد الطرف الفرنسي على الدراسات الأنتروبولوجية في فهمه للتركيبة الاجتماعية والتركيبة الذهنية للمجتمع الجزائري، واستخدمها في عملية مواجهة المجتمع الجزائري والسيطرة عليه، من خلال العمل على تعزيز نقاط الخلاف والإختلاف التي يتميز بها هذا المجتمع، وهذا ما ذكره ابراهيم ياسين نقلا عن تقرير قدمه الجنرال بوايي إلى وزير الحرب الفرنسي "سأتمكن بسهولة من جعلهم يحاربون بعضهم بعضا، وذلك بواسطة بعض النقود والوعود وبعض الرجال، سأبعث الأحقاد التي أعرفها جيدا فيما بينهم، وسأجعلهم جميعا يتخذونني حكما بينهم" (ياسين إ.، 2015، ص 139).

خاتمة:

تعطينا الوثائق المدروسة سابقا تصورا عن طبيعة التحولات السياسية، التي حدثت بالغرب الجزائري بعد الاحتلال الفرنسي وتأثيراتها الاجتماعية، والذي تجسد جزء منها في الهجرة إلى المغرب الأقصى، وكيف كان موقف السلطة المغربية من هذا اللجوء، طيلة الفترة الممتدة من إحتلال الجزائر 1830 إلى غاية تطبيق الحماية على المغرب1912، فحسب ما تشير إليه معطيات الرسائل السلطانية اتسم دعمها السياسي بالإزدواجية بين الدعم والتخلي، متأثرا بالتطورات التي شهدتها العلاقات السياسية المغربية الفرنسية، غير أن دعمها الاجتماعي للمهاجريين الجزائريين، استمر حتى بعد الهجومات العسكرية التي تعرضت لها من طرف السلطة الفرنسية 1843-1844، فالتهديدات التي تعرضت لها جعلتها تلتزم ببنود معاهدة الصلح1844، ولالة مغنية1845، وتتخلى عن موقفها السياسي اتجاه المقاومة بالغرب الجزائري، وعدم تقديم الدعم السياسي للمقاومين اللاجئين إلى أراضيها والإكتفاء بالدعم الاجتماعي، محافظة على أمنها الداخلي وسلامة أراضيها، خاصة وأن وضعها الداخلي بدوره لم يكن مستقرا. وفي الأخير يجدر بنا القول أن نصرة السلطة المغربية للجزائريين كانت بخلفية دينية حسب ما تشير له الشواهد التاريخية، إلا أن هذا لا يتعارض مع وجود أهداف سياسية وأمنية لها في بايلك الغرب الجزائري.

التعليق:

1. تأسست مديرية الوثائق الملكية سنة 1975م بأمر من السلطان الحسن الثاني، ويقع مبناها في حي حسان، بالضبط في رأس تقاطع شارع صومعة حسان وشارع تونس بمدينة الرباط، تحتوي على رصيد من الوثائق الأرشيفية

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

موزعة على محافظ مرقمة ومصنفة بثلاث طرق، الأولى: كرونولوجيا حسب فترة حكم سلاطين المغرب، والثانية: جغرافيا حسب الأقاليم الجغرافية للمغرب، و الثالثة: دبلوماسيا حسب العلاقات الدولية بين المغرب والدول الأخرى، وتعود أقدم الوثائق المحفوظة في هذه المؤسسة إلى فترة بداية الفتح الاسلامي لبلاد المغرب.

2. "الوثائق" هي مجموعات وثائقية تصدرها مديرية الوثائق الملكية المغربية منذ 1976 إلى يومنا هذا بلغت إصدارات مجلة الوثائق عددها الثالث والعشرون حاليا، وقد اعتمد نشر هذه الوثائق بالنسبة للأعداد الاثني وعشرين على التسلسل الكرونولوجي وتعاقب السلاطين، في حين كان العدد الثالث والعشرون الصادر سنة 2020 عددا خاصا بمنطقة جغرافية تجسدت في مدينة الصويرة.

قائمة المراجع:

1-ابراهيم ياسين. (2015). *سلطة مغربية في غرب الجزائر 1830-1832*. المغرب: مطابع الرباط نت.

2-ابو العباس احمد بن خالد الناصري. (1997م). *الاستقصاء* (المجلد 9). المغرب: دار الكتاب.

3-إدريس بوهليلة. (2012). *الجزائريون في تيطوان خلال القرن 13هـ /19م*. المغرب: مطبعة الهدية.

4-اسماعيل حمت. (2010). الحكومة المغربية و احتلال الجزائر. المغرب: دار ابي الرقراق.

5-عبد الجليل التميمي. (1999). *دراسات ووثائق في التاريخ المغاربي في العصر الحديث*. تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.

6-عبد اللطيف محمد الشيخ أحمد الصالح. (1996). *أجوبة التسولي عن مسائل الامير عبد القادر في الجهاد*. بيروت: دار الغرب الاسلامي.

7-عبد الله العروي. (2016). *الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية 1830- 1912*. المغرب: المركز الثقافي العربي.

8-عثمان المنصوري. (2017). *المغرب والبرتغال-أبحاث من الأرشيف البرتغالي*. المغرب: الرباط نت.

9-لوي فوانو. (1912). *وجدة والعمالة*. (محمد الغرايب، المترجمون) المغرب: مطابع الرباط نت.

10-محمد أمطاط. (2008). *الجزائريون في المغرب ما بين سنتي 1830-1962*. الرباط: دار ابي الرقراق للطباعة والنشر.

11-محمد بن عبد القادر. (1903). *تحفة الزائر في مآثر الامير عبد القادر وأخبار الجزائر*. الاسكندرية: المطبعة التجارية.

12-محمد بن محمد بن مصطفى المشرفي. (2018). *الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية*. (ادريس بوهليلة، المترجمون) المغرب: منشورات وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية.

13-أرشف مديرية المملكة المغربية: محفظة -السلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام- A15.004.001